

تحقيق

في المتن قصر للعدل. يطل على الطريق العام بهيكل يميزه عن غيره من القصور، وهندسة توحى بالكثير من الرصانة وسط منطقة تعج بالمطاعم والمقاهي. يلاحظ أصحابها الحركة اللافتة التي يشهدها القصر يومياً، ويؤكدون أنه بات مصدر رزق لهم. لكن النعاس يملأ المكان والقهوة تحل كل المشاكل

قصر عدل جديدة المتن يطلب... فنجان قهوة

اليسار كرم

يجمع المحامون الداخلون إلى قصر العدل في جديدة المتن والخارجون منه على أنه الأقل اكتظاظاً بين قصور العدل التي يعرفونها. أما العاملون في «تخليص المعاملات»، كما يعرفون عن عملهم، فلا يرون فيه مكاناً يختلف عن غيره، يقولون إن لهم أصدقاء فيه كما في كل الدوائر و«فنجان القهوة» هو مفتاح الصداقات الجديدة.

غير أن المشهد العام في قصر العدل في جديدة المتن يختلف عن غيره. فالمبنى يُعتبر الأكثر وسعاً بعد عدلية بيروت والأحدث بعدما انتهت أعمال بنائه أواخر عام 1995. لا يخلو من بعض الزوايا غير النظيفة وبعض الإهمال، غير أنه يكسر الصورة النمطية التي سادت لفترة غير قصيرة عن قصور العدل المهملة والمنتشرة في المناطق اللبنانية. وكانت «الأخبار» قد أضاءت على هذه المشكلة في أكثر من عدد. صندوق الدليل المعلق على الحائط والذي فرغ من الكتابات يمتلئ بأعقاب السجائر وبعض الأوراق الممزقة. الإضاءة في الطابق السفلي الذي لا يصله نور الشمس معطلة لأسباب يجهلها الموظفون،

مشاكل الكهرباء والنظارات والسجون

لم ينف المدير العام لوزارة العدل القاضي عمر الناطور علمه بمشكلة انقطاع التيار الكهربائي في قصر العدل في الجديدة، وأكد أن الوزارة تقوم بالاتصالات والخطوات اللازمة لتأمين مولد كهربائي بديل من المولد المعطل منذ سنوات، على الرغم من أن شراء مولد جديد لم يكن محسوباً في الموازنة وكلفته ليست في الحسابات. وقال في حديث لـ«الأخبار» إن وزارة العدل تعمل جاهدة لتحسين ظروف الموقوفين في النظارات عموماً وفي الجديدة خصوصاً، وتعمل لانتقال السجون تدريجياً إلى إدارتها خلال العامين المقبلين بعدما كانت تحت إدارة قوى الأمن الداخلي لأكثر من أربعين عاماً. وأوضح أن الوزارة تعمل أيضاً مع وزارة الداخلية والبلديات منذ أكثر ستة أشهر من أجل إيجاد رؤية مشتركة لبناء سجون في مختلف المناطق تخفف من الضغط على النظارات والسجون المركزي في رومية.

وكذلك الإضاءة في غرف النظارة. الحمامات نظيفة لكن قسماً منها مقفل دائماً. بعض الملفات القديمة مكدسة بعضها فوق بعض، وقد تناثرت منها الأوراق وتبعثرت على إحدى الطاوات في غرفة القاضي المنفرد المدني. وبعض الأرقام تعاني تسرب المياه عبر

جدرانها ورائحة رطوبة قوية كلما تساقطت الأمطار. ومع ذلك لا ينكر المتابعون أن أعمال الصيانة تجري دورياً في القصر، يتذكرون يوم دخل الحضور إلى إحدى قاعات المحكمة منذ أشهر قليلة ولم يجدوا عبارة «العدل أساس الملك» مكتملة، فالأحرف

الذهبية النافرة تساقطت عن الحائط. ويومها تساءلوا ساخرين «هل العدل مفقود هنا؟ إلى أين طارت الأحرف؟». في الباحة الواسعة يلتقي المتنقلون بين قاعة نقابة المحامين وغرف المحاكمات ومكاتب القضاة، يتحدثون بجدية أو يمازحون بعضهم بعضاً

ويتبادلون الآراء والمواقف والمعلومات. تشهد الباحة توافد المواطنين من مناطق مختلفة وبعيدة، فمحكمة استئناف الجنج في عدلية المتن تنظر في القرارات المستأنفة الصادرة عن قضاة المتن وجونية وقاضي جزاء قرطبا وجبيل، وفق التقسيم الإداري.

متابعة

رئيس الجمهورية: قالوا أشياء يندى لها الجبين على «الفايسبوك»

محمد نزال

«الموضوع بعيد كل البعد عن السياسة. فالتهم الموجهة إليهم شخصية، وهؤلاء الشبان الموقوفون قالوا أشياء يندى لها الجبين، والقضاء سيستخدم الإجراءات اللازمة... هكذا علق أمس رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان على قضية «توقيفات الفايسبوك». يأتي كلام سليمان في ظل استمرار تفاعل القضية إعلامياً، وإزاء جدل واسع بشأن الفراغات التشريعية والتعقيدات التقنية، التي ربما تفوق قدرات لبنان حالياً. هذا ما ظهر عليه الوضع من خلال توقيف النيابة العامة التمييزية ثلاثة شبان وملاحقة آخرين، يُشتبه في ارتكابهم جرائم التحقير والقدح والذم في حق الرئيس سليمان، وذلك عبر موقع «الفايسبوك» على شبكة الإنترنت.

في متابعة لهذه القضية، قال مسؤول قضائي لـ«الأخبار» إن التوقيف حصل بناءً على «مخالفات جزائية بحسب قانون العقوبات لا قانون المطبوعات، لأن الأشخاص الموقوفين والملاحقين ليسوا صحافيين. وإن كان القانون في لبنان لم يذكر الإنترنت صراحة كإحدى وسائل النشر، غير أنه ينطبق عليه وصف المكان العام». يُشار إلى أن المادة 384 من قانون العقوبات الصادر قبل 67 عاماً، تنص على أن «من حقر رئيس الدولة عوقب بالحبس

مسؤول قضائي: التوقيف، حصل وفقاً لقانون العقوبات لا قانون المطبوعات

أنداك في قضية إخلال بالآداب العامة، لأن الأفعال حصلت بواسطة الإنترنت لا بواسطة وسائل النشر المحددة في القانون». ودعا يمين المسؤولين إلى «ملء الفراغ التشريعي، حتى لا يتحمل الناس هذا العبء».

من جهته، أكد أحد وكلاء الموقوفين الثلاثة، المحامي جليلير سلامة، أنه تقدم أمس مع زملائه بطلب إخلاء سبيل أمام قاضي التحقيق، «لكن الأخير لم يكن موجوداً، ونتوقع أن يبتئه اليوم بعد أن يأخذ رأي النيابة العامة». لافتاً إلى أن المادة 133 من قانون أصول المحاكمات الجزائية «توجب إخلاء سبيل الموقوفين بعد انقضاء 5 أيام على توقيفهم، كون الجرم من نوع الجنحة، والحد الأقصى للعقوبة لا يتجاوز سنتين».

من جهتها، ناشدت السيدة ناديا لبوس، والدة الموقوف أنطوان ر. رئيس الجمهورية «مسامحة الشباب، فهم إن كانوا قد

على اختلافها، إذا عرضت في محل عام أو مكان مباح للجمهور أو معرض للأنظار، أو بيعت أو عرضت للبيع أو وزعت على شخص أو أكثر. في هذا الإطار، يرى المحامي عادل يمين، المتابع للقضية المذكورة، أن الإنترنت لا يعد من وسائل النشر، وبالتالي فإن قضية توقيف الشبان الثلاثة «غير قانونية، لأن عناصر سراحهم لأن القاعدة القانونية تقول بأنه لا جرم بلا نص». وبلغت يمين إلى أن محكمة الاستئناف كانت قد فسخت في عام 1999 حكماً للقاضي المنفرد الجزائي يتعلق بموضوع الإنترنت، ورات يومها أنه «لا تجوز إدانة أحد المدعى عليهم

من 6 أشهر إلى سنتين». ويُحدد القانون أساليب التحقير بـ«الكلام والحركات والكتابة والرسم والمخاطبة البرقية أو التلفزيونية». أما الوسائل التي يمارس فيها التحقير والقدح والذم، فيُحددها قانون العقوبات في المادة 209 تحت عنوان وسائل النشر، وهي: 1 - الأعمال والحركات إذا حصلت في محل عام، أو مكان مباح للجمهور أو معرض للأنظار. 2 - الكلام أو الصراخ، سواء جهر بهما أو نقلاً بالوسائل الآلية، بحيث يسمعهما في كلا الحالتين من لا دخل له بالفعل. 3 - الكتابة والرسوم والصور اليدوية والشمسية والأفلام والشارات والتساوير،



أخطاوا فهو أب لجميع اللبنانيين وهم أولاده»، وتضيف بتحسّر «ابني عمره 29 سنة، وما كان عم يلاقي شغل، فبدل ما الدولة تساعد الشباب عم تحبسهم؟ شغلة وصارت أيام الانتخابات، والكل تكلم وقتها. فليش ابني ورفقاتو بس يلي بدهم يتحاسبو؟ يحطونا بعد شوي بزربية ويسكرونا تمنا، هيك صارت حياتنا بلبنان، ما نحنا يلي منقول عن بلدنا إنو بلد الحرية والديموقراطية. ما بدّي يكون ابني كبش محرقة. لو كان ملاقي شغل ما كان رح يلاقي وقت أساساً ليفوت على الإنترنت والفايسبوك». ثمة شاب آخر مطلوب قضائياً في القضية عينها، وهو الآن خارج لبنان، لكنه ما زال يمارس نشاطه إلكترونياً. امتلأت صفحة علي خلال اليومين الماضيين بالتهائم على «تمسكه بحرية الرأي والتعبير»، وقد أضاف إلى صفحته صورة كاريكاتورية لشخص كُم فمهُ بأيد من ورق. يفترض بعلي أن يعود إلى لبنان قريباً، ولذلك سأل المسؤولين عبر «الأخبار» هل سيوقف في المطار في حال قدومه؟ ويقول الشاب العشريني سائلاً: «أنا وجميع الشباب الموقوفين نتعرض للشتيم على صفحة الرئيس سليمان الرسمية على «الفايسبوك»، فهل يتحرك القاضي ميرزا؟»، ليختم مؤكداً أنه لم يتعرض لمقام الرئاسة الأولى، وأنه «من أول المدافعين عنه».